سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي **أبريل 2025**

تراجع وتيرة إسناد المشاريع في الدول الخليجية على خلفية تباطؤ السوق السعودية...

تراجعت القيمة الإجمالية لأنشطة إسناد المشاريع في الدول الخليجية في الربع الأول من العام 2025 بعد أن سجلت ثلاثة من الدول الأعضاء الخمسة انخفاضاً على أساس سنوي في وتيرة اسناد المشاريع. إذ انخفض إجمالي قيمة العقود المسندة في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 26.8 في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2025، ليصل إلى 52.4 مليار دولار أمريكي، مما يعد أدنى المستويات المسجلة في الثماني فترات ربع السنوية الماضية، مقابل 71.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى الانكماش الحاد في أنشطة اسناد المشاريع في السعودية، على الرغم من الأداء المرن الذي شهدته السوق الإماراتية التي شهدت نمواً بوتيرة معتدلة على أساس سنوي. وكان كلا من قطاعي الطاقة والانشاءات من أبرز القطاعات الجوهرية التي ساهمت في تراجع سوق المشاريع في قطر والبحرين والسعودية خلال الربع الأول من العام 2025. إلا انه على الرغم من هذا الانخفاض الهائل على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2025، من المتوقع أن تتسق المشاريع التنموية في الدول الخليجية مع المستويات المسجلة في العام 2024. وتقدر مجلة ميد العطاءات المطروحة في الوقت الحالي او تلك قيد الطرح بنحو 235 مليار دولار أمريكي في الدول الخليجية، إذ تمثل السعودية نحو ثلثي قيمة المشاريع قيد الاعداد.

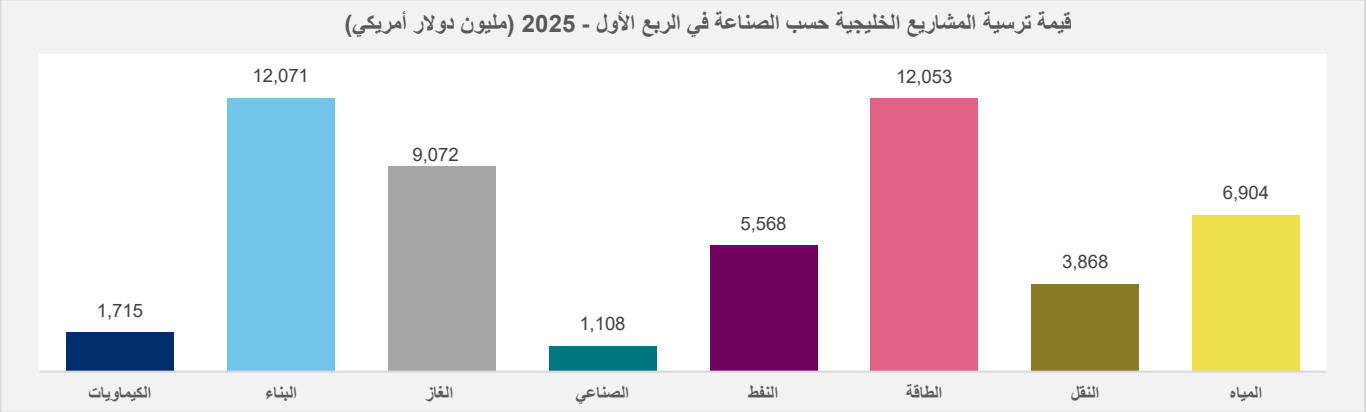

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

أما على أساس ربع سنوي، شهد إجمالي قيمة العقود المسندة في السعودية انخفاضاً بنسبة 49.9 في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2025، ليبلغ 17.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 33.9 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. وبالمقابل، سجلت الكويت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 197.6 في المائة على أساس سنوي في قيمة العقود المسندة في الربع الأول من العام 2025، إذ بلغت 1.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 459 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. من جهة أخرى، شهدت الإمارات زيادة بنسبة 11.7 في المائة على أساس سنوي في إجمالي العقود المسندة، بإجمالي قدره 26.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، مقابل 23.4 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. وعلى الصعيد القطاعي، شهدت ستة من أصل القطاعات الثمانية الرئيسية في الدول الخليجية انخفاضاً في قيمة العقود المسندة في الربع الأول من العام 2025 مقارنة بالربع الأول من العام 2024. إذ سجل قطاع الإنشاءات في الدول الخليجية انخفاضاً حاداً بنسبة 50.4 في المائة، ليصل إجمالي العقود المسندة إلى 12.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 24.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. كما تراجع قطاع النفط بنسبة 54.6 في المائة، مسجلاً 5.6 مليار دولار أمريكي (مقابل 12.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024). وعلى الرغم من التوقعات التي تشير إلى تراجع أسعار النفط، وهو الأمر الذي من المرجح أن يؤثر على الإيرادات هذا العام، إلا أن أرامكو السعودية تخطط للحفاظ على مستويات النفقات الرأسمالية في ظل التزامها بتنفيذ المشاريع التي تساهم في توسيع نطاق إنتاج البتروكيماويات ذات القيمة العالية.

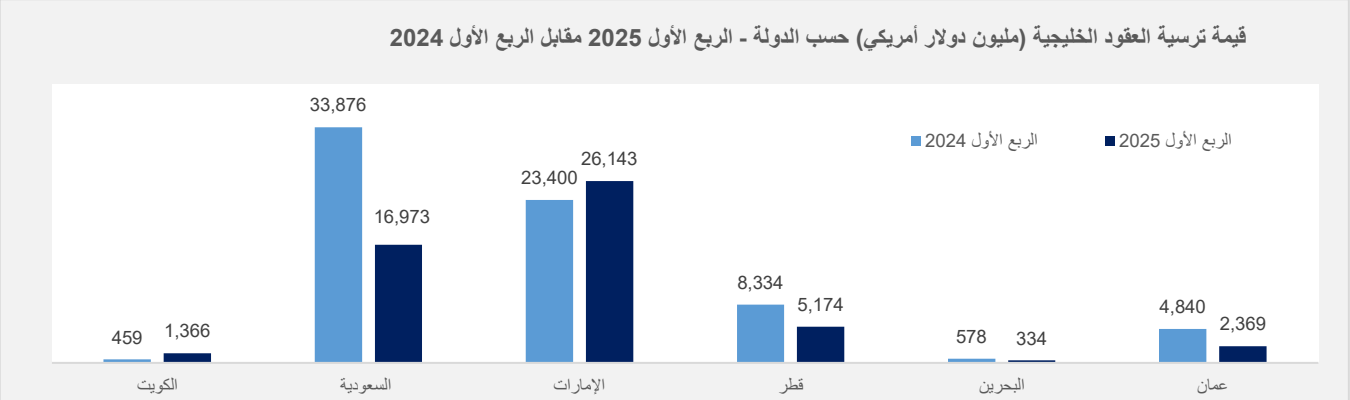

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

السعودية

تراجع إجمالي قيمة العقود المسندة في السعودية بصورة ملحوظة بنسبة 49.9 في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2025، إذ انخفض إلى 17.0 مليار دولار أمريكي مقابل 33.9 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. وأدى هذا التراجع الكبير إلى تقليص مساهمة المملكة في إجمالي قيمة مشاريع الدول الخليجية إلى نسبة 32.4 في المائة في الربع الأول من العام 2025، مقابل نسبة 47.4 في المائة في الربع الأول من العام 2024. ويعكس هذا الانخفاض بصفة رئيسية التحديات المستمرة التي يواجهها قطاع النفط في المملكة، والذي تعرض للضغوط على مدار الفترة التي يغطيها التقرير. وقد أثرت هذه التحديات على النمو الاقتصادي للمملكة خلال الربع الأول من العام 2025، إذ كانت مستويات إنتاج النفط المعتدلة وضغوط التسعير المستمرة في أسواق الطاقة العالمية من أبرز العوامل التي قيدت الأداء الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال معنويات التفاؤل تسيطر على المحللين الاقتصاديين تجاه أداء القطاع غير النفطي في المملكة طوال العام 2025، إذ من المتوقع أن يعوض التباطؤ الاقتصادي الراهن.

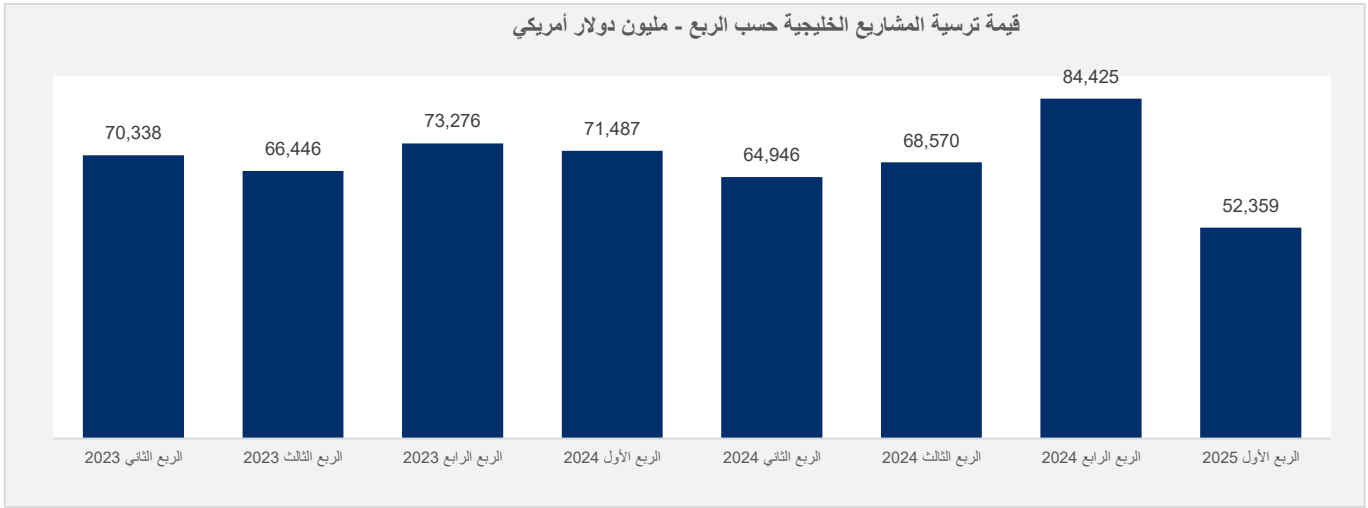

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وعلى المستوى القطاعي، احتفظ قطاع الإنشاءات بصدارته كأعلى القطاعات من حيث القيمة، على الرغم من تسجيله تراجعاً حاداً بنسبة 41.7 في المائة على أساس سنوي، إذ بلغ إجمالي قيمة العقود المسندة 5.5 مليار دولار أمريكي مقابل 9.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. وفي مقابل هذا الاتجاه الهبوطي، أظهر أحد القطاعات الرئيسية مرونة لافتة، مسجلاً نمواً بنسبة 26.7 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 3.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025 مقابل 2.5 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام السابق.

إذ يحافظ قطاع الطاقة في الوقت الحالي على صدارته كأكثر القطاعات نشاطاً في المملكة، ويضم مشاريع قيد التنفيذ تتجاوز قيمتها الإجمالية 90 مليار دولار أمريكي، مما يجعل العام 2025 مرشحاً ليكون العام الأعلى إنتاجية في تاريخ القطاع. ووفقاً لتحليل متخصص صادر عن مجلة ميد، فإن نحو ثلثي هذه المشاريع تتركز في إنشاء مرافق توليد الطاقة التقليدية والمتجددة، فيما يشكل الثلث المتبقي مشروعات البنية التحتية للنقل والتوزيع. وفي المقابل، تكبد قطاع الغاز انكماشاً حاداً، إذ تراجعت قيمة العقود المسندة بنسبة 72.6 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 1.9 مليار دولار أمريكي مقابل 6.8 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024.

ومن بين أبرز العقود التي تم ترسيتها خلال الربع الأول من العام 2025، أبرمت شركة "سيمنس للطاقة" اتفاقية استراتيجية بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي لتوريد وحدات التوربينات الغازية لتوليد الطاقة بنظام الدورة المركبة لمشروعي الطاقة المستقلين "الرماح 2" و" والنعيرية 2". ومن المقرر أن تحل هذه المحطات الحديثة، التي تبلغ الطاقة الإنتاجية لكلا منها نحو 1,800 ميجاوات، محل محطات التوليد التقليدية المعتمدة على النفط، مع توقعات بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى 60 في المائة. وفي تطور لافت آخر، تم ترسية عقد إنشائي بقيمة 301 مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية من مشروع "الأفنيوز الرياض"، أحد أكبر مشاريع تطوير المدن متعددة الاستخدامات في العاصمة، بمساحة تقارب 390,000 متر مربع، وإجمالي مساحات مبنية تصل إلى 1,870,000 متر مربع. وتعكس هذه المشاريع الكبرى التزام المملكة الثابت بالمضي قدماً في خططها الطموحة لتحديث البنية التحتية وتسريع وتيرة تحول الطاقة، رغم التحديات التي تشهدها الأسواق في الوقت الحالي.

الإمارات

برزت دولة الإمارات كإحدى دولتين فقط ضمن الدول الخليجية تمكنتا من تسجيل نمو سنوي في اسناد عقود المشاريع التنموية خلال الربع الأول من العام 2025، في مؤشر واضح على مرونة سوق المشاريع بالدولة. إذ ارتفعت القيمة الإجمالية للعقود المسندة بنسبة 11.7 في المائة مقارنة الربع الأول من العام 2024، بما يعادل زيادة مطلقة بأكثر من 2.7 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى 26.1 مليار دولار أمريكي. وجاء هذا الأداء الإيجابي بدعم من التوسع الملحوظ في خمسة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثمانية، فيما سجل قطاع الطاقة نمواً استثنائياً بنسبة 215.2 في المائة على أساس سنوي، لترتفع قيمة العقود المسندة ضمن القطاع إلى 7.9 مليار دولار أمريكي من 2.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق سوق المشاريع الإماراتي إنجازاً لافتاً بتجاوزه المستويات التي سجلتها السعودية ليصبح الأكبر بين دول الخليج، مع ارتفاع حصته من إجمالي العقود المسندة في المنطقة إلى نسبة 49.9 في المائة مقابل نسبة 32.7 في المائة في الربع الأول من العام 2024. ويعكس هذا الأداء القوي ثمار الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق والاستثمارات الاستراتيجية التي استهدفت تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في الدولة، من أبرزها التزام حكومة أبوظبي بضخ 10 مليار دولار أمريكي في تطوير مشاريع البنية التحتية السياحية، إلى جانب خطة أدنوك الخمسية للاستثمار في قطاع الغاز بقيمة 13 مليار دولار لتوسيع قدراتها التشغيلية محلياً ودولياً.

وكشف التحليل القطاعي المفصل لسوق المشاريع في الإمارات خلال الربع الأول من العام 2025 عن هيمنة قطاع الانشاءات، الذي استحوذ على نسبة 23.3 في المائة من إجمالي العقود المسندة، بقيمة 6.1 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من تصدره المشهد، إلا أن هذا الرقم يعكس تراجعاً ملحوظاً مقابل 12.7 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. وفي المقابل، سجل قطاع النفط أداءً قوياً على خلفية الزيادة السنوية بنسبة 22.1 في المائة في قيمة العقود الجديدة، كما برز قطاع الكيماويات بنموه الملحوظ، إذ قفزت قيمة المشاريع المسندة إلى 1.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 218 مليون دولار أمريكي فقط في الربع الأول من العام 2024.

في المقابل، شهد قطاع النقل انخفاضاً بنسبة 36.9 في المائة على أساس سنوي في إسناد العقود، إذ تراجع إلى 1.8 مليار دولار أمريكي عن مستواه السابق. ويسلط هذا الأداء المختلط عبر القطاعات الضوء على التركيبة المتطورة لسوق المشاريع الإماراتية مع مواصلة تحولها نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعاً. وتؤكد قدرة الإمارات على الحفاظ على الزخم الإيجابي في سوق مشاريعها، على الرغم من التحديات الإقليمية، فعالية استراتيجية التنويع الاقتصادي ومرونة قطاعاتها غير النفطية.

قطر

انخفضت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطر بنسبة 37.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 5.2 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، مقابل 8.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024، وفقاً لبيانات الصادرة عن مجلة ميد. ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى التراجع الحاد لقيمة المشاريع المسندة ضمن قطاعات النقل والمياه والإنشاءات. وتجدر الإشارة إلى انه لم يتم اسناد أية عقود في قطاعات النقل والمياه والكيماويات والصناعة خلال الربع الأول من العام 2025. بالإضافة إلى ذلك، انخفض إجمالي قيمة العقود المسندة ضمن قطاع الإنشاءات بنسبة 64.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 401 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع إجمالي قيمة العقود المسندة في قطاع الغاز بمقدار 19 ضعفاً على أساس سنوي ليصل إلى 4.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 230 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. ووفقاً لمجلة ميد، منحت قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال عقداً لشركة لارسن آند توبرو للهندسة الهيدروكربونية الهندية بقيمة تتراوح بين 4 و5 مليارات دولار أمريكي ضمن المرحلة الثانية من مشروع استدامة حقل الشمال، ويتضمن العقد بناء وتركيب نظامي ضغط رئيسيين CP8S و CP4N يزن كلا منهما بين 25,000 و35,000 طن، إلى جانب منصات ضغط وإشعال ومرافق أخرى ذات صلة.

الكويت

ارتفع إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الكويت خلال الربع الأول من العام 2025 بنسبة تقارب 200 في المائة ليصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 459 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. وسجلت الكويت أعلى معدل نمو سنوي في العقود المسندة بين الدول الخليجية خلال هذه الفترة. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، باعتبارها أحد المحاور الأساسية في خطة رؤية الكويت 2035، مع تركيز واضح على التحديث في قطاعات النفط والطاقة والنقل.

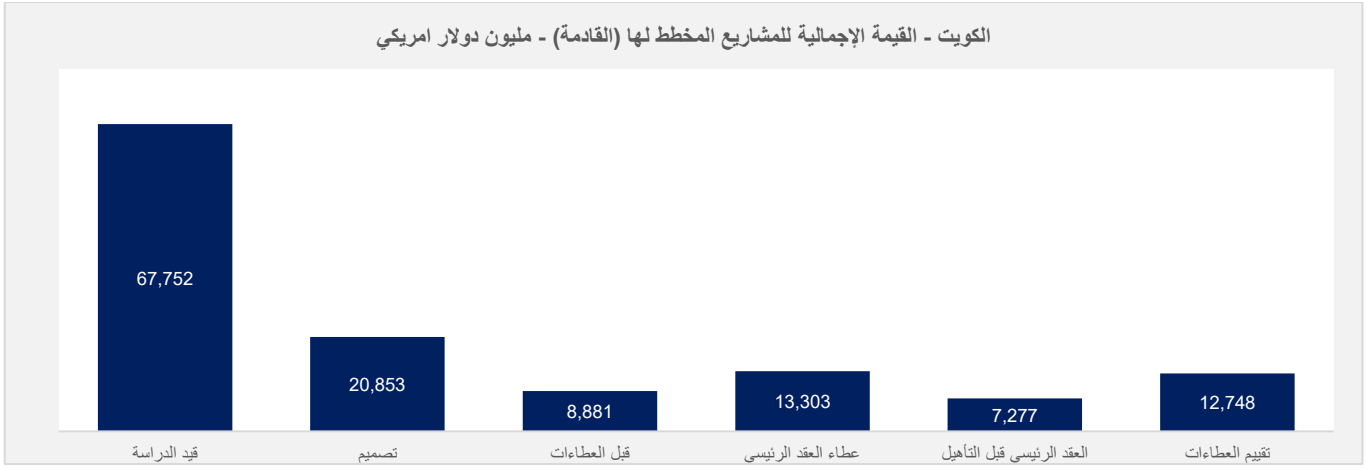

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وارتفعت القيمة الإجمالية للمشاريع المسندة في قطاع النقل بأكثر من ثلاثة وعشرين ضعفاً لتصل إلى 847 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2025، مقابل 36 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024، مما ساهم بشكل كبير في النمو الحاد لإجمالي العقود السنوية المسندة. ومن اللافت أن مشاريع قطاع النقل شكلت ما نسبته 62 في المائة من إجمالي قيمة المشاريع المسندة في الكويت خلال العام. في ذات الوقت، ارتفع إجمالي قيمة عقود قطاع الطاقة بنسبة 412 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 415 مليون دولار أمريكي، مقابل 81 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024، فيما بلغت قيمة مشاريع قطاع الغاز المسندة خلال نفس الفترة 63 مليون دولار أمريكي. ووفقاً لبيانات مجلة ميد، يتوقع أن يشهد قطاع الإنشاءات في الكويت نمواً سنوياً بنسبة 7.1 في المائة في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين عامي 2025-2028، مدفوعاً بالاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة والنقل والنفط والغاز، إلى جانب المشاريع التي تندرج ضمن خطة التنمية الوطنية 2035 " كويت جديدة ". وفي سياق هذه الرؤية، تعتزم

الحكومة استثمار 350 مليون دينار كويتي (1.1 مليار دولار أمريكي) في تطوير مشاريع رياضية متعددة على مستوى البلاد. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن ينمو قطاع الانشاءات السكنية بمعدل سنوي بنسبة 3.8 في المائة خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2025-2028، بدعم من خطط تسليم 65,500 وحدة سكنية بحلول العام 2029 ضمن خمسة مشاريع منفصلة.

ومن المتوقع إسناد العديد من المشاريع الكبرى في الكويت خلال العام 2025، من أبرزها برنامج تطوير حقل الدرة الذي تقدر قيمته بنحو 5.0 مليار دولار أمريكي، والمتوقع إسناده بحلول منتصف العام. ومن المخطط أن ينتج المشروع مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً، إلى جانب 84 ألف برميل يومياً من المكثفات. وفي سياق متصل، كان من أبرز المشاريع التي تم اسنادها في الربع الأول من العام تطوير البنية التحتية لمدينة جنوب سعد العبدالله، بقيمة 290 مليون دولار أمريكي، والذي تم أسناده لشركة محلية كويتية. ويشمل هذا العقد أيضاً تنفيذ أعمال خزان الري وإنشاء المحطات الفرعية ضمن نطاق المدينة.

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

من المتوقع أن تظل آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية للعام 2025 قوية، إذ يتوقع أن يشهد العام نشاطاً قوياً على صعيد التعاقدات بعد عام قياسي لإسناد المشاريع. ويعزى هذا الزخم إلى عدة عوامل مواتية في كافة أنحاء المنطقة، من أبرزها النمو الملحوظ في مشاريع الضيافة. ووفقاً لمجلة ميد، تطرح حالياً عقود في قطاع الرعاية الصحية تتجاوز قيمتها 3 مليار دولار أمريكي، مما يعكس توافر العديد من المشاريع قيد التنفيذ. وتستحوذ السعودية على ما نسبته 51 في المائة من القيمة الإجمالية للمشاريع قيد الاعداد في مجال الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2025، بينما من المتوقع أن تطرح الإمارات عقوداً بقيمة 6.8 مليار دولار أمريكي لعدد من المشروعات قيد التخطيط والتنفيذ، وتليها الكويت بمشاريع ضيافة بقيمة 3.6 مليار دولار أمريكي في مراحل مماثلة. ويعد مشروع مدينة الملك فيصل الطبية في عسير (المرحلة الثانية) في السعودية، بتكلفة تبلغ 450 مليون دولار أمريكي، أكبر مشروع رعاية صحية لم يطرح بعد للمناقصة على مستوى دول المجلس، يليه مشروع تحديث مستشفى حمد العام في قطر بتكلفة 300 مليون دولار أمريكي (الحزم 1 و2 و3).

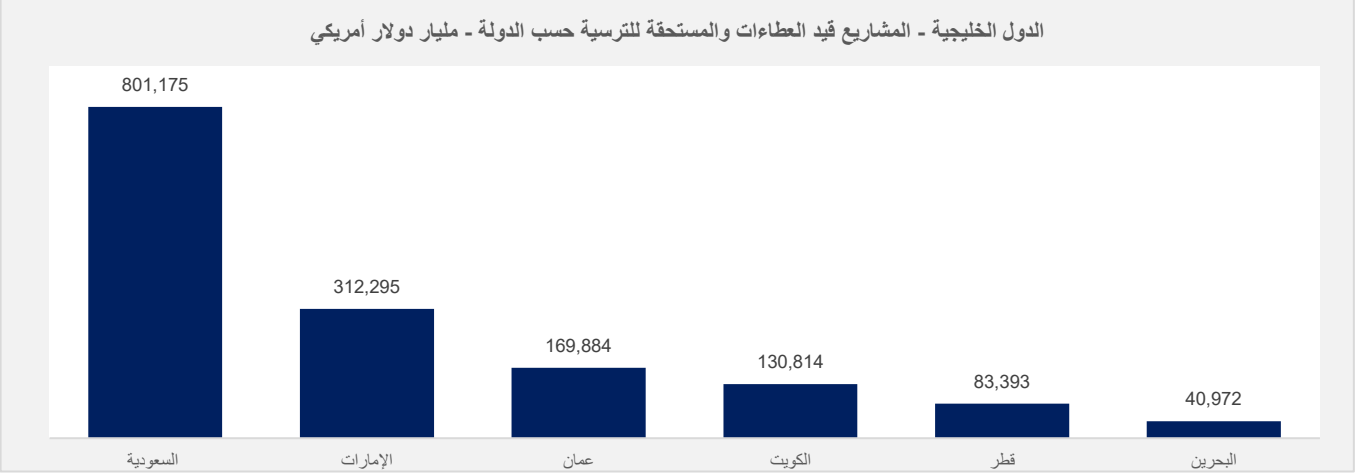

وبصفة عامة، هناك نحو 1.54 تريليون دولار أمريكي من العقود في مرحلة ما قبل التنفيذ على مستوى الدول الخليجية، وتستحوذ السعودية على الحصة الأكبر منها (بنسبة 52.1 في المائة). ومن المتوقع أن يتم اسناد عدد من هذه المشاريع خلال فترة 6 إلى 12 شهراً المقبلة، مما يشير إلى إمكانية أن ينافس العام 2025 – أو حتى يتجاوز – حجم المشاريع المسندة في العام 2024، وفقاً لمجلة ميد. وتشير البيانات إلى ما نسبته 34.3 في المائة من هذه العقود ما تزال في مرحلة التصميم، في حين أن ما يقرب من نسبة 8.1 في المائة منها قيد تقييم العطاءات. وبالنظر إلى المشروعات قيد الاعداد لكل دولة على حدة، تحتل السعودية مركز الصدارة باستحواذها على نحو 801.2 مليار دولار أمريكي من المشاريع في مرحلة ما قبل التنفيذ، تليها الإمارات (312.3 مليار دولار أمريكي)، ثم

عمان (169.9 مليار دولار أمريكي) والكويت (130.8 دولار أمريكي).

تأثير التعريفات الجمركية الأمريكية على سوق المشاريع الخليجية

ظاهرياً، لا تشكل التعريفات الجمركية الأمريكية تهديداً مباشراً لسوق المشاريع في الدول الخليجية، نظراً لانخفاض مستوى الانكشاف التجاري لهذه الدول على الولايات المتحدة من حيث الاستيراد والتصدير. ووفقاً لمجلة ميد، ترسل البحرين فقط أكثر من نسبة 5 في المائة من صادراتها إلى الولايات المتحدة، بينما تحتفظ الولايات المتحدة بفوائض تجارية مع خمسة من أصل ستة من أسواق الدول الخليجية، ونتيجة لذلك، تم فرض تعريفة أساسية بنسبة 10 في المائة. كما أن الهيدروكربونات، والتي تمثل سلعة التصدير الأساسية لدول الخليج، معفاة من التعريفات الأمريكية. إلا أن انخفاض أسعار النفط، مدفوعا بالمعنويات الاقتصادية العالمية السلبية المرتبطة بتأثيرات التعريفات الجمركية الأمريكية على التجارة، قد يكون له تأثير على إيرادات الدول الخليجية وبالتالي على قدراتها على تمويل المشاريع. ويؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات الحكومية في كافة أنحاء الدول الخليجية، مما قد يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنفاق على المشاريع.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com